

تقرير

شبهات فساد واختلاسات

ختم بلدية سبيلين بالشحم الأحمر!

محمد الجنون

المكاتب تحت طائلة المسؤولية، فيما من المقرر أن يمثل قوبر مجدداً أمام المدعي العام المالي القاضي علي إبراهيم، على أن تمثل أمام إبراهيم أيضاً زوجة قوبر التي تشغل منصب أمين الصندوق في البلدية، وعدد من أعضاء المجلس البلدي وموظفون.

المدعي العام المالي أكد له «الأخبار» أنّ «النيابة العامة المالية تحفظت على مجموعة من سجلات البلدية بهدف التحقيق في قضايا اختلاسات مالية وردت في إخبار مُقدّم إليها» مشيراً إلى أنه استمع إلى قوبر مرّتين، «والتحقيق مستمر معه ومع

كل من شمله الإخبار، حتى جلاء الحقيقة كاملة في شأن القضية». المصادر المطلعة أشارت إلى أن الاستدعاءات مرتبطة بملفات فساد مالي، أبرزها 200 مليون ليرة خصّصتها وزارة الشباب والرياضة لإنشاء مجمع ملاعب في سبيلين، لم يُعرف «مصيرها» بعدما وُضع الحجر الأساس للمشروع عام 2017 ولم تتقدّم أي أعمال حتى اليوم، وأكد مصدر في وزارة الشباب والرياضة له «الأخبار» أنّ «أي قضية ترتبط بملف أموال الوزارة في البلديات لن يتم السكوت عنها، وفي حال تاكدت أي معطيات

متعلقة بصرف الأموال المرصودة لمجمع الملاعب، فإن هذا الأمر سيعرّض أي مرتكب للمساءلة والمحاسبة القانونية». وكان المجلس البلدي شهد خلافات حادة بين رئيس البلدية وأعضاء في المجلس فتحو باب المسألة في شأن عدد من الملفات التي تدور حولها شبهات فساد، وبحسب بعض الأعضاء، فإنّ «الشبهات حول الأداء البلدي تجلّت بوضوح في ملف بناء القصر البلدي الذي كلفته 10 أضعاف القيمة المقدرة»، ومن بين الملفات التي تُثير الشكوك أيضاً مشروع مولدات للكهرباء استقدمها

الرئيس لتزويد أبناء سبيلين بالطاقة مجاناً مقابل تزويد سكان البلدة من غير أبنائها بالكهرباء مقابل بدل مادي، وخلال متابعة المجلس البلدي للموضوع، تبين أنّ الأموال التي كانت البلدية تجنيها لم تدخل الصندوق البلدي، «وقد تنزّع رئيس البلدية بأن هذا المشروع ثمره جهد خاص، ولم يكن من أموال البلدية».

أحد أعضاء المجلس البلدي قال إن رئيس البلدية «عمد إلى تأجير عقارات للبلدية لأجل طويلة من دون الرجوع إلى المجلس». معارضو قوبر اتهموه أيضاً بـ«تقاضي بين 10 آلاف دولار و15 ألفاً من أصحاب المشاريع السكنية في شارع داوود العلي في البلدة لإعطاءهم التراخيص اللازمة وتسهيل أمورهم من أجل تشييد الطبقات الأخيرة (الروف)». وأكد هؤلاء «عدداً كبيراً ممن دفعوا هذه المبالغ أبداً استعدادهم للدلاء بشهاداتهم في هذه القضية أمام القضاء المختص».

تقرير

بلدية الجدّيدة

استملك عقارات لمنافع خاصة؟

هديك فرزور

في السادس من الشهر الجاري، سجّل أصحاب العقارين 713 و1203 في منطقة الجديدة العقارية شكوى لدى قلم محافظة جبل لبنان ضدّ رئيس بلدية الجديدة - البوشرية - السيد أنطوان جبارة، بعد قرار (رقمه 80) أصدرته البلدية، في 2019/2/5، قضى باستملاك العقارين (ضمنهما أصحابهما ضمن عقار يحمل الرقم 713 لتخصيصهما كموقف للسيارات (...)) وتسهيل أمور المواطنين في محيط قصر عدل جديدة المثن (...). وسالت: الشكوى التي تقدّم بها أصحاب العقارين (أندية زيهان ووكيلها زوجها رامي الخوري) تنهم جبارة بـ«الاستيلاء» على العقارين لدغايات شخصيّة... بجعة المنفعة



الزحام على الشارع مسطّر منذ عام 1988 (ميلام الموسوي)

رئيس البلدية ينفي نية إقامته موقفه، رغم أن قرار الاستملاك جاء بناء على هذا الادعاء

العامه»، و«محاياة لرجل أعمال الملاصق للعقار، ويرفض تشييد أي مبنى مقابل مئناه»، وواضحت أنّ هناك عقاراً قريبا (رقمه 1199) تملكه البلدية (تبلغ مساحته أربعة أضعاف مساحة العقارين 713 و1203)، يُستخدم موقفاً للسيارات حالياً. كذلك، فإنّ هناك موقفاً آخر مقابل قصر العدل، فضلاً عن موقف مخصّص للمحامين ضمن القصر نفسه، ولغقت إلى أن «ضعف العمل في قصر العدل في الجديدة أقل مما هو في قصور العدل في بيروت أو بعبداء، نظراً إلى أنه لا

تضمّن نيابات عامة أو مكاتب لقضاة تحقيق أو محاكم تمييز أو قضاء إداري، بما لا يحتاج معه إلى هذا العدد من مواقف السيارات. «ومساحة العقارين (1150 متراً مربعاً) لا تسمح باستيعاب عدد كبير من السيارات، بما لا يبيّن كلفة شرائه وبناء حيطان دعم له لجعله صالحاً لركن السيارات». ووضحت مصادر مطلعة على القضية (أنّ واجهة العقار البالغ طولها 90 متراً تتحج ركن نحو 20 سيارة امامها، فيما تجهيزه كموقف لن يتيح استيعاب أكثر من 30 سيارة داخله». وسالت: «لماذا تتكدّد البلدية ثمن شراء العقار وتجهيزه في وقت تملك فيه خيارات شبه مجانية؟» أصحاب العقار اتّهموا البلدية بـ«الضغف» واتخاذ إجراءات لمنعهم من التصرف به والبناء عليها. «وقد عرضت البلدية مرات عدة شراء العقار، إلا أن المالكين رفضوا، لأن السعر لم يكن منصفاً». وجاء في نص الشكوى أنه «منذ اليوم الأول لتمتكتنا العقار، والبلدية تتعاطى بكيدية، فكلما طلبنا إفادة محتويات أو وصلاً أو تخطيطاً أو أي إفادة أخرى، يكون السؤال دائماً: لماذا تريدونها، وما حاجتك إليها؟ (...) لا تعبوا أنفسكم، لن نسمح بأي ترخيص على هذا العقار (...) هذا ما كان يردده دائماً رئيس البلدية جبارة وابن شقيقته مهندس البلدية السيد سيزار رزق».

في اتصال مع «الأخبار»، أكد جبارة أنه لا يعلم شيئاً عن الشكوى، وقال إنّ البلدية «يُهمّتها ألا تطلع صرخة الجيران جزاء تشييد أي مبنى»، مشيراً إلى أنّ «من غير الجائر ضمّ عقارات مبعثرة من أجل تشييد ميان وغيرها». ونفى نية البلدية إقامة موقف للسيارات على العقار

المستملك، مشيراً إلى أنّ «لدى البلدية موقفاً مساحته 4 آلاف متر مربع»، وهو ما يناقض نص قرار الاستملاك الرقم 80 (2019/2/5)

هو «الجار شبه الوحيد للعقار» من بين «الجيران الذين لا يريد أن تطلع صرختهم». ولغقت إلى أنّ البلدية سبق أن نقلت طريقتا عاماً قرب المبنى الذي يقطن فيه رجل الأعمال (العقار رقم 624) من الملك البلدي العام إلى الملك البلدي الخاص ثم باعته له!

قضة العقار تعود إلى أكثر من 30 عاماً. ففي عام 1988، استصدرت بلدية الجديدة مرسوم تخطيط (رقم 88/4919) على العقار 1203 بحجة توسعة الطريق. إلا أن الالافت أن الطلب لم يلحظ توسعة الطريق كله، بل شمل العقار 1203 وما قبله فقط، وفق خريطة تزيروها الجهة المدعية. وطوال 30 عاماً لم توضع أي إشارة على الصحيفة العينية، ولم يتخذ أي إجراء يدل على وجود نية جديدة لتوسعة الطريق، فيما بقي العقار شبه مجمد بحجة «وضعه على التخطيط». وتؤكّد الجهة المدعية أن المرسوم «لم يُستصدر من أجل مصلحة عامة، بل لإجبار المالكين على بيع العقار بوضعه الراهن لمن له مصلحة بالموضوع». وتشير إلى أنّ مهندس البلدية «نصح» الجهة المدعية مرات عدة ببيع العقار لكونه «مصاباً بالتخطيط» بعد محاولات عدة، تمكّن مالكو العقار من الحصول على قرار بلدي عام 2017 يقضي بإلغاء قسم من التخطيط، وعلى مرسوم (رقم 2696/2018 موقع من الرئيس ميشال عون) بإلغاء قسم من التخطيط ورفع إشارته عن العقار. إلا أنّ ذلك لم يمنع البلدية من اللجوء إلى الاستملاك، حتى الآن، لم تستصدر البلدية مرسوماً بالاستملاك، «لكنّها تعرق كل المعاملات بحجة ذلك»، بمعنى آخر، لا يزال العقار ملكاً للجهة المدعية، «لكن مع وقف التنفيذ».

رقم اليوم

69000

نازح

هو العدد التقريبي للمقيمين في 974 تجمعاً للنازحين السوريين على ضفاف نهر الليطاني في بلدات البقاعين الغربي والوسط وزحلة ومحيطها. بحسب مسح أجرته المصلحة الوطنية لندر الليطاني. تضم هذه التجمعات نحو 11,466 خيمة بقدر عدد القاطنين فيها بحوالي 68,645 نازحاً من مختلف الأعمار، المسح الذي استهدف تبيان نسبة مساهمة النازحين في توليد النهر، كشف أن هذه التجمعات نصب مياهها المبتذلة بشكل مباشر



(تصوير هيثم الموسوي)

تقرير

«المثلية ليست مرضاً... ولا هوضة»

مستشفيات وأطباء يرفضون تقديم الخدمات الصحية لـ«مجتمع الميم»

إيلده الفصيح

«حتى اليوم يوجد أطباء ومرضون ومعالجون نفسيون يرفضون تقديم الخدمات الصحية والرعاية لمجتمع الميم معرضين أقرار هذا المجتمع للتدمير». هذا ما يؤكده الطبيب النفسي واختصاصي الصحة الجنسيّة الدكتور شادي ابراهيم رئيس جمعية «LebMASH». هذه التجارب تحدث أيضاً في بعض المستشفيات؛ تصحح «الخلل» بداته الجمعية عبر استهداف مقدمي الرعاية الصحية على اختلافهم من خلال «تنظيم نشاطات تثقيفية على مدار العام، لتصحح المفاهيم الخاطئة التي تحيط بمجتمع الميم وتحسين الممارسات الطبيّة للصحة الجنسيّة المناصفة بين جميع أفراد المجتمع وعدم أي أحد من الرعاية الصحية». وفي هذا الإطار، نظّمت الجمعية الطيّة اللبنانية للصحة الجنسيّة (LebMASH) للسنة الثالثة توالياً، «أسبوع صحة مجتمع الميم» (يشمل المثليات والمثليين والمزدوجات والمزدوجي الجنس والعابرين)، امتدّت فعالياته من 12 الجاري وحتى أمس، تحت شعار «إمخيارٌ بلا تمييز». الأسبوع يأتي استكمالاً لحملة «المثلية ليست مرضاً»، التي أطلقتها الجمعية نهاية العام الماضي وطاولت الرقابة لوحاتها الإعلامية، ويهدف

إلى «تحسين مستوى الرعاية الصحية الجنسيّة، وتوفير الرعاية الطبيّة لكلّ مريض خصوصاً الفئات المهمّشة وصغار وكبار السن». بلا تمييز بين الأشخاص على أساس هويّتهم الجندرية أو ميولهم الجنسيّة أو جنسيّتهم» يقول ابراهيم.

السعي إلى تغيير المفاهيم الخاطئة والغاية الحيّة» بحسب ابراهيم، التي يرونها أفراد مجتمع الميم، دراسات «أجريت على مجموعة من الأطباء اللبنانيين بيّنت أنّ ما يقارب 60 في المئة منهم يعتقدون أنّ المثلية مرض». بالرغم من أنه «في عام 1978 سحبت المثلية من لائحة التقارير السنوي للأمراض النفسيّة، وفي عام 1992 لم تعد أخلاقية خاطئة... فإن السبب وراء الصحة العامّة»، يشرح ابراهيم «صحيح أنّ الموضوع شائك ودقيق ومرتبط بتأبوهات ومفاهيم أخلاقية مرضاً بالنسبة لمنظمة الصحة العالميّة»، يشرح ابراهيم «صحيح أنّ الموضوع شائك ودقيق ومرتبط بتأبوهات ومفاهيم أخلاقية خاطئة... فإن السبب وراء نظرة العديد من الأطباء ليس فقط أنهم أبناء المجتمع ويتعدّون دراساتهم المتخصّصة بمجتمع الميم غائبة في العديد من الجامعات، خصوصاً أنّ علم الجنسانية بدأت دراساته مطلع القرن الماضي، ونحاول إيصال المعلومات العلميّة التي جرى التوصل إليها». مقابل هذا الواقع، طوّرت الجمعية دليل «LebGuide»، موجود على موقعها

بواجهتها مقدّم خدمات الرعاية الصحيّة، توفير الرعاية المستدامة للفئات المهمّشة، الحدّ من تعيير الأشخاص والمثليين في الرعاية الطبيّة، ضرورة تأمين خدمات الرعاية الطبيّة الشاملة للمدمنين، الرعاية التلطيفية للعمالّ المنزليين والأجانب وللاجئين في لبنان، محاولات تغيير الميول الجنسيّة، ومفاهيم الخاطئة والشائعة... هي عبئة من العناوين التي تطرق إليها

«أسبوع صحة مجتمع الميم 2019»، إضافة إلى ورشة عمل طلابية أجريت أمس لطلاب الجامعات في اختصاصات الطب والجراحات ترفض وعلم النفس والإرشاد الاجتماعي. الفئات المهمّشة التي عني بها الأسبوع، هي «فئات عرضة للخطر والضغوطات النفسيّة، والإحكام المسبقة والتهميش ونقص الرعاية في نهاية الحياة» بحسب ابراهيم، هذا النقص تعوّضه الرعاية التلطيفيّة التي تعني «الرعاية التي يتلقاها الشخص في نهاية الحياة عندما يسوء وضعه الصحي، وهدفها وجود فريق متكامل يخفف عن الشخص وطأة هذه الفترة ويساعده في تحفيها».

المفاهيم الخاطئة حول المثلية عديدة ومنها «أنها مرض، اضطراب نفسي، خطأ تربيوي، انحراف جنسي... لكنها ببساطة هوية جنسية أو ميول جنسية لهؤلاء الأفراد متلماً للأشخاص المتأثرين ميولهم» يشرح ابراهيم، لافتاً إلى أنّ «محاولات تغيير الميول الجنسيّة التي يحاول أطباء ومعالجون نفسيون إقناع أفراد مجتمع الميم بالتقيام بها في جلسات قد تتضمن تلقينهم سهارات حول المواعدة وسواها... هي محاولات خاطئة بل دراسات عديدة أنها غير نافعة بل مضرة بالأشخاص الذين يقومون بها، ومنعتها الجمعية اللبنانية للأطباء النفسيين والجمعية

رد

قمع الاهالي في الليسيه فردان ادعى إلى خسارتهم

تعليقاً على ما ورد على لسان مدير عام البعثة العلمانية الفرنسيّة جان كريستوف دوبيير، في «الأخبار» (2019/3/16) بعنوان «البعثة العلمانية الفرنسيّة تشترب: وقف زيادة الأقساط مُقابل سحب الدعاوى القضائيّة»، جاءنا من المحامية ملاك نعمة حمية، وكيلة أهالي تلامذة في الليسيه فردان، وعضو الميسقيّة القانونيّة لاتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة ما يأتي:

- القول إنّ بعض الأهالي رفضوا توقيع النظام الداخلي والمالي للمدرسة وترشحوا رُغم ذلك إلى انتخابات لجنة الأهل غير صحيح! بل على العكس، فإنّ موافقة هؤلاء على النظامين صريحة وثابتة، وهم طالبوا فقط بحق التحفظ على جدول يتضمّن قيمة أقساط، كانت وما زالت لغاية تاريخه موضع نزاعات قضائيّة عاقلة، وقد صدر قرار قضائيّ أكد حقهم بهذا التحفظ. علماً أنّ تحديد الأقساط المدرسيّة لا علاقة له بالنظام الداخلي ولا المالي للمدرسة وليس من المندرجات القانونيّة الإلزاميّة لهذين النظامين، لأنّ مُندرجاتهما تتضمّن البنات وعدم التغيّر، في حين أنّ الأقساط قابلة للتغيير حتى في السنة الدراسية نفسها، ويرعى تحديدها حصراً قانون تنظيم الموازنة المدرسيّة 96/515 الذي أجازت أحكامه للأهالي حق الطعن والمراجعة. كذلك صدرت قرارات قضائيّة نهائيّة تؤكّد توافر شروط ترشّح هؤلاء الأهالي لانتخابات عضويّة لجنة الأهل، وأهمها شرط قبولهم النظام الداخلي - إنّ ما ورد بشأن قرار «مزعوم» لوزارة التربية تطلب فيه التريث بإجراء انتخابات لجنة الأهل رُغم صدور قرارات قضائيّة مُعجّلة التنفيذ تُلزم المدرسة بإجرائها، يُشكل تدخلًا وتعدياً صارخاً من الوزارة على أعمال السلطة القضائيّة، وإتباتاً لاستمرار تواطؤها مع المدارس الخاصّة ضد حقوق ومصالح الأهالي المشروعة والقانونيّة. إذ كيف يحق لموظف أو حتى لوزير (وزير التربية السابق) أن يُقرّر ويطلب من مدرسة ما، التريث في تنفيذ أحكام قضائيّة مُعجّلة التنفيذ؟ - غير مقبول إطلاقاً تضليل الرأي العام، والزعم بأنّ خسارة مدرسة الليسيه فردان لعدد من طلابها سببه النزاع الذي حصل مع الأهل، لأنّ النزاع مع هؤلاء رفض المدرسة تسعفاً لطلاب ترشحهم لعضويّة لجنة الأهل كما ذكرنا، والأهم، أنّ النزاع بهذا الخصوص بدأ بعد بدء السنة الدراسية 2018 - 2019، أي في وقت لاحق لخسارة المدرسة عدداً من تلامذتها. الحقيقة هي أنّ سياسات القمع والضغط الممارسة على الأهالي، ومُخالفة القانون وأحكام القضاء، من بعض المدارس الخاصّة، كانت وحدها السبب الرئيسي في خسارة هذه المدارس لعدد من تلامذتها، وليس لأي سبب آخر.

اللبنانيّة لعلماء النفس»، هذه المخاولات «قاتي نتيجة ضغوط الطبيب المعالج نفسه أو الأهل أو حتى شركات أو جامعات ترفض توظيف أو ترقيّة أفراد مجتمع الميم». تصوير أفراد مجتمع الميم «على أنهم يعيشون حياة صاخبة وتصرفات نافرّة عن سواهم من أفراد المجتمع، يساهم فيه بعض البرامج التلفزيونيّة التي يجب أن تضمّ أخصاصي صحة للحدّث عن هذه الحالات كي لا يتم خلط التوصيفات والتسميات، فالمكان المناسب للحدّث عن هذا الموضوع، هو التراسيب الجنسيّة والتثقيفية في المدارس والجامعات»، السلوكيات والمظهر الخارجيّ «ليس لها علاقة بالميل والهوية الجنسيّة كما يجري تصويرها»، ويضيف ابراهيم «المثليون فئة موجودة عبر التاريخ وتشكل بين 1 إلى 10 في المئة من أي مجتمع سواء كان متطوراً أو لم يكن. هي نسبة ثابتة وموجودة وليست موضوعة جديدة كما يعتقد البعض. ليس في يد الشخص أن يختار أن يتجنّب. إنّها هوية خاصة به... أما العوامل التربيوية فليست أسباباً يمكن ربطها بشكل علمي وجازم بالثقل، بل هي عوامل لها تأثيرها على أي شخص ولا يمكن لتأثير واحد في التربية، كغيب أحد الوالدين أو التعرض للتحرش، أن يؤدي بالشخص إلى المثلية».